

مشروع وزير العمل شربل نحاس للتغطية الصحية الشاملة

بيروت في 13- أيلول 2011

و

التقرير عن نتائج أعمال لجنة المؤشر وتوصياتها

بيروت في 8 تشرين أول 2011

مشروع التغطية الصحية الشاملة

وبناء على ما سبق، تتقدم وزارة العمل من مجلس الوزراء بمشروع يرمي الى تأمين التغطية الصحية الشاملة لجميع اللبنانيين وتمويلها من الموازنة العامة، طالبة اقراره مبدئياً كي تُتخذ على هذا الاساس الاجراءات التنفيذية اللازمة في مشروع موازنة عام 2012.

الاسباب الموجبة

ان توفير حد أدنى الزامي ومعّم من الضمان ضد مخاطر المرض والحوادث يشمل جميع اللبنانيين، يجسّد اداة اساسية ومهمة في سبيل استعادة مشروعية الدولة ووظيفتها الاجتماعية تحقيقاً للاستقرار والعدالة الاجتماعية.

ان اهم الاسباب الموجبة لهذا التوجه تتمثل في الآتي:

- ان نحو نصف المجتمع اللبناني لا يحظى بتغطية صحية نظامية دائمة مما يضطرهم للجوء الى الخدمات التي توفرها وزارة الصحة و/او ينفقون على هذه الخدمات من حسابهم الخاص، مع تكرار حصول حالات مأساوية لا يجوز القبول بها.
- ان 80 % من الانفاق الخاص على الصحة مصدره ميزانيات الاسر، ما يشكّل عبءاً ثقيلاً عليها، لا سيما الفئات الفقيرة والفئات ذات الدخل المحدود الرازحة أصلاً تحت ضغط الأوضاع المعيشية المتردية. هذا مع العلم ان ضخامة هذه المشكلة مرتبطة بضعف مرونة انفاق الاسر على الصحة.

”بيّنت دراسة للبنك الدولي ان

تطبيق نظام التغطية الصحية الشاملة

مع الغاء الاشتراكات وتمويله عبر

الضرائب يؤدي الى نتائج ايجابية على

صعيد رفع الطلب على العمالة لدى

المؤسسات وانخفاض معدلات البطالة

والهجرة وانخفاض حصة العمل غير

النظامي في الاقتصاد اللبناني“

انطلاقاً مما ورد في البيان الوزاري عن وجوب «تصحيح النمط الاقتصادي القائم، واعادة الاعتبار الى مداخل الانتاج مقارنة بمدخيل الربح، وتكريس الوظيفة الاجتماعية للدولة، وتثبيت منظومة الحقوق الاجتماعية للمواطنين، واستحداث صيغ جديدة توفر التغطية الصحية الاساسية للمواطنين جميعاً».

وانطلاقاً من التوصية النيابية الصادرة عن لجنة المال والموازنة بتاريخ 2010/8/18، التي احوالها دولة رئيس المجلس النيابي الى مجلس الوزراء بتاريخ 2010/9/27، والرامية الى تعميم تغطية استشفاء اللبنانيين كافة «على ان يصار الى تحقيق هذا الامر قبل احالة موازنة العام 2011 الى المجلس النيابي»، وكذلك التوصية النيابية الصادرة بتاريخ 2001/8/30 عن لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية والقاضية بتوفير الضمان الصحي لجميع المواطنين ،

وانطلاقاً من اجماع الكتل السياسية الممثلة في المجلس النيابي، والتي وقّعت على وثيقة صادرة عن المنتدى الاجتماعي الذي نظمه الاتحاد الاوروبي في بيروت في نيسان 2008، وفيها التزام واضح وصريح بالعمل على «اقامة نظام تأمين صحي أساسي موحد وشامل للبنانيين كافة، اضافة الى مقيمين آخرين متى كان ذلك مناسباً، بادارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وبتنفيذ موازنة العامة، بعد الغاء الاشتراكات الالزامية في المؤسسات الصحية الرسمية وادماجها في سياق تصحيح الاجور».

وانطلاقاً من التوصيات التي خلص اليها التقرير الوطني الرابع للتنمية البشرية في لبنان 2008-2009 الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي ومجلس الانماء والاعمار تحت عنوان «نحو دولة المواطن».

وسندا الى مضمون وتوجهات العديد من الوثائق الصادرة عن جهات رسمية وغير رسمية محلية ودولية لا سيما الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية الصادرة في العام 2010.

وفي ضوء المشكلات التي يعاني منها القطاع الصحي وأنظمة التأمينات العامة وشبه العامة في لبنان، وارتفاع تكاليف الفاتورة الصحية على المواطن،

ومع الاخذ بالاعتبار المشاريع التي بدأت وزارة الصحة بالعمل على تطبيقها عبر مشروع البطاقة الصحية في سبيل تعميم التغطية الاستشفائية لغير المضمونين،

- ◉ والامنية والقضائية وموظفو الدولة). وينطبق هذا أيضا على المستفيدين من بوالص تأمين خاصة إفرادية أو جماعية.
- ◉ يغطي النظام 85% من كلفة المعالجة الصحية ويغطي المريض الباقي مع سقف لمشاركته بحسب الخدمة.
- ◉ يحل هذا النظام محلّ صندوق ضمان المرض والأمومة ويعهد بإدارته إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالتزامن مع اصلاحه وتمكينه.
- ◉ يُصدر النظام لكل مستفيد بطاقة تسمح بالدخول الى ملفه الطبي، وفق حاجة كل من مقدمي الخدمات الصحية، مع احترام موجب صون الخصوصية والحريات الشخصية. وهذا يسمح من ناحية أولى بتلافي العلاجات التي قد تؤدي الى الاضرار بصحة المريض، ومن ناحية ثانية بضبط التكلفة ورصد تطور بنودها، وبالمتابعة العلمية لأوضاع الصحة العامة في البلاد بأشراف وزارة الصحة.
- ◉ يتضمن النظام مجموعة من الآليات الاستباقية والاستدراكية لضبط الكلفة والحفاظ على الصحة العامة مع دور مميز للطب الوقائي والرعاية الصحية الأولية.

التأثيرات الاقتصادية

بيّنت دراسة للبنك الدولي ان تطبيق نظام التغطية الصحية الشاملة مع الغاء الاشتراكات وتمويله عبر الضرائب يؤدي الى نتائج ايجابية على صعيد رفع الطلب على العمالة لدى المؤسسات وانخفاض معدلات البطالة والهجرة وانخفاض حصة العمل غير النظامي في الاقتصاد اللبناني (مرفق جدول رقم 1 يبيّن نتائج المحاكاة التي اعدّها البنك الدولي).

التمويل

يمول النظام من الموازنة العامة. تبلغ الكلفة التقديرية الاجمالية لهذا النظام وفق احدث المعطيات المتوافرة والمبنية على القواعد الاحصائية لصندوق ضمان المرض والأمومة نحو الذي مليار ليرة. أما الكلفة الصافية الاضافية - بعد حسم ما تنفقه الدولة راهنا (2009) على القطاع الصحي عبر وزارة الصحة ومساهماتها في أنظمة التأمينات العامة وشبه العامة - فتقدر بنحو 1100 مليار ليرة لبنانية.

تتطلب تغطية هذه الكلفة الاضافية استحداث مطارح ضريبية تطال الارباح غير المرتبطة بعوامل الانتاج، اي الفوائد والارباح الناتجة عن التحسين العقاري وعن المتاجرة بالاسهم، وذلك لتلافي محظورين اساسيين: زيادة كلفة العمل النظامي المأجور لدى المؤسسات عبر الاشتراكات وزيادة كلفة المعيشة عبر الضرائب على الاستهلاك. وقد أعدت النصوص القانونية لهذا الغرض ووضعت تقديرات لحجم الواردات المرتقبة وهي تقوق الحاجات التمويلية للنظام.

الخطوات الاجرائية

- 1 موافقة مجلس الوزراء المبدئية على مشروع التغطية الصحية الشاملة لجميع اللبنانيين.
- 2 ادراج مستلزمات تطبيقه في مشروع موازنة 2012.

◉ ان العلة الاساسية في فرع ضمان المرض والأمومة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تكمن في توقف استعادة المضمونين بعد سن التقاعد او في حال البطالة أو التقاعد المبكر، وهي الحالات التي يكونون فيها في ذروة حاجتهم الى التغطية الصحية مما يعرضهم لأشكال شتى من الافقار والهشاشة الاجتماعية.

◉ ان النظام الصحي الحالي يتسم بوجود فائض في العرض (نسبة الاطباء والاسرة والتجهيزات والصيدليات الى عدد المقيمين)، ما يساهم في تكريس مستويات مرتفعة للكلفة الصحية ويضغط على الموارد الاقتصادية المتاحة مع تجاوز الفاتورة الصحية الاجمالية للمجتمع اللبناني عتبة 8% من الناتج المحلي القائم (2009)، على الرغم من الجهود التي بذلت في وزارة الصحة اخيرا.

◉ ان تمويل الجزء الأكبر من إنفاق فرع ضمان المرض والأمومة - الذي يشكل بحسب الأعراف الدولية جزءا من الإنفاق العام - يجري تأمينه في الواقع عبر نظام الاشتراكات المفروض على أصحاب العمل، أساسا، إضافة الى العمال، مع الإشارة الى أن هذه الاشتراكات هي بمثابة إقتطاعات ضريبية على عوامل الانتاج. وتتكثف في الوقت الحاضر الضغوط لزيادة نسبة هذه الاشتراكات من اجل تحقيق التوازن المالي في هذا الفرع، علما ان المؤسسات العاملة تعاني من مصاعب جمّة في ظل الاوضاع الاقتصادية الحالية. وهذا ما يستوجب استحداث سياسات تخفف من الاعباء على عوامل الانتاج وتعزز خلق فرص العمل وطابعه النظامي، وبالتالي فان الغاء هذه الاشتراكات وتمويل التغطية الصحية الشاملة من الموازنة العامة يصب في هذا الاتجاه.

◉ ان ضعف الطب الوقائي والرعاية الصحية الأولية في لبنان يساهم، ليس فقط في رفع الكلفة الصحية التي يتكبدها المجتمع، بل ينعكس سلبا على المؤشرات الصحية الاساسية. مع العلم ان استدامة تحسّن هذه المؤشرات هو شرط اساسي من شروط النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي.

ان معالجة هذه الاسباب الموجبة تتطلب الانتقال من نظم التأمينات الصحية الراهنة، المتسمة بالتشتت والتبعثر وعدم الشمولية وانعدام المساواة، الى نظام وطني عام وموحد للتأمين الصحي الالزامي يشمل جميع اللبنانيين.

الآليات

يستند تطبيق نظام التأمين الصحي المقترح الى مجموعة من الآليات، وفي مقدمها:

◉ يغطي النظام جميع اللبنانيين المقيمين، بمعزل عن وضعهم القانوني في العمل.

◉ يوفر النظام للمشمولين به مروحة من الخدمات الصحية داخل المستشفى وخارجه مماثلة لتلك التي يقدمها فرع ضمان المرض والأمومة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

◉ يتيح النظام للمشمولين به حرية استكمال مروحة خدماته عبر برامج تأمين صحي تكميلية، ولا سيما للفئات التي تتمتع حاليا بخدمات صحية اعلى كما ونوعا او بدرجة تغطية اوسع عبر نظم تأمين عامّة او شبه عامّة (مثل على ذلك الاسلاك العسكرية

”تتطلب تغطية هذه الكلفة الاضافية

استحداث مطارح ضريبية تطال الارباح غير

المرتبطة بعوامل الانتاج، اي الفوائد والارباح

الناجمة عن التحسين العقاري وعن المتاجرة

بالاسهم، وذلك لتلافي محظورين اساسيين: زيادة

كلفة العمل النظامي المأجور لدى المؤسسات عبر

الاشتراكات وزيادة كلفة المعيشة عبر الضرائب

على الاستهلاك.

وقد أعدت النصوص القانونية لهذا الغرض

ووضعت تقديرات لحجم الواردات المرتقبة وهي

تفوق الحاجات التمويلية للنظام

3 تشكيل لجنة وزارية لصياغة مشروع تعديل قانون الضمان الاجتماعي وارساله بعد موافقة مجلس الوزراء الى مجلس النواب بشكل مشروع قانون معجل ليجري اقراره بالتزامن مع اقرار مشروع الموازنة.

4 تخصيص الجهود في وزارتي العمل والصحة وبمؤازرة المؤسسات الدولية المعنية (منظمة العمل الدولية والبنك الدولي اللذين أديا تأييدهما للمشروع بحرارة واستعدادهما لتقديم المساعدة الفنية المطلوبة) كي توضع نظم العمل والعقود الضرورية للبدء بتطبيق النظام مع مطلع العام 2012.

وزير العمل
شربل نحاس

بيروت في 13- أيلول 2011

محاكاة اقتصادية لتأثيرات وضع نظام التغطية الصحية الشاملة موضع التنفيذ الذي وضعها البنك الدولي وعرضت في الخلوّة المنعقدة في وزارة المالية بتاريخ 25 آب 2011

| نتائج المحاكاة التي أعدّها البنك الدولي | | | | | |
|---|--------|--------|--------|--------|---|
| الجدول 1 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | |
| | 0% | 0% | 0% | 0% | التبدل في نسبة العجز الى الناتج |
| | 1.1% | 1.1% | 1.1% | 1.2% | التبدل في نسبة العبء الضريبي الى الناتج |
| | -4.8% | -4.9% | -5.2% | -5.5% | التبدل في الهجرة |
| | 2.0% | 2.1% | 2.3% | 2.4% | التبدل على العمل النظامي المأجور |
| | -14.2% | -14.3% | -14.3% | -14.3% | التبدل في البطالة |
| | -3.1% | -3.1% | -3.1% | -3.2% | التبدل في حصة العمل غير النظامي |
| البطالة بحسب فئات الاعمار | | | | | |
| المهارة المتدنية | | | | | |
| | -15.3% | -14.7% | -14.2% | -13.7% | الشباب |
| | -3.6% | -9.6% | -15.0% | -19.8% | غير الشباب |
| المهارة المتوسطة | | | | | |
| | -18.3% | -17.8% | -17.2% | -16.7% | الشباب |
| | -20.3% | -20.5% | -20.7% | -21.0% | غير الشباب |
| المهارة المرتفعة | | | | | |
| | -10.0% | -9.8% | -9.7% | -9.6% | الشباب |
| | -12.4% | -12.6% | -12.8% | -13.0% | غير الشباب |

تقرير عن نتائج أعمال لجنة المؤشر وتوصياتها

بموجب المرسوم رقم 4206 الصادر بتاريخ 1981/8/8، تشكّلت لجنة مؤشّر غلاء المعيشة بقرار من وزير العمل بتاريخ 2011/9/23، رقم 121/1، وضمت وزير العمل السيد شربل نحاس رئيساً والمدير العام لوزارة العمل بالانابة الاستاذ عبد الله رزوق نائبا للرئيس ومدير الديوان في وزارة العمل السيد علي فياض مقررا، وممثلا عن وزارة المال السيد شربل شدراوي، وممثلا عن ادارة الاحصاء المركزي المديرة العامة السيدة مارال توتاليان، وممثلين اثنين عن الهيئات الاقتصادية: رئيس جمعية تجار بيروت السيد نقولا شماس وعضو مجلس ادارة جمعية الصناعيين اللبنايين السيد وليد عساف، وممثلين اثنين عن الاتحاد العمالي العام: رئيس الاتحاد السيد غسان غصن ونائب رئيس الاتحاد السيد حسن فقيه. واستعانت اللجنة بعدد من ذوي الخبرة من اجل انجاز مهامها بناء على طلب من وزير العمل: السيد غسان ديبه والسيدة نورا كامل، وبناء على اقتراح اتحاد الغرف السيد البيرنصر، وبناء على اقتراح جمعية حماية المستهلك السيد محمد درويش، وبناء على اقتراح الاتحاد العمالي العام، السيدان كمال حمدان ورضا حمدان من مؤسسة البحوث والاستشارات.

المنزلية) بقي ارتفاع محدودا ودون المستوى العام بكثير، بينما ارتفعت في السنوات الاخيرة بمستويات عالية نتيجة الأزمة الغذائية العالمية وإنما بمعدلات تجاوزت بثلاثة اضعاف المعدلات الوسطية المسجلة عالميا. وهذا يؤكد أن التضخم يعود لأسباب داخلية.

كما شارك في بعض الجلسات السادة: نبيل فهد ومنير طبارة وجهاد التير عن الهيئات الاقتصادية والسيدة نجوى يعقوب من إدارة الإحصاء المركزي.

عقدت اللجنة اولى جلستها الأولى بتاريخ 2011/9/30، وقررت تشكيل ثلاث لجان فرعية بناء على المقاربة التي اقترحتها وزير العمل بهدف مساعدة اللجنة على دراسة وصوغ الاقتراحات في مجالات ثلاثة:

- لجنة الاسعار عقدت اجتماعين في 3 وفي 6 تشرين أول 2011
- لجنة الاجور وسوق العمل عقدت اجتماعا في 4 تشرين أول 2011
- الانتاجية والسياسات العامة عقدت اجتماعا في 5 تشرين أول 2011

وعادت لجنة المؤشر لتعقد اجتماعا نهائيا في 7 تشرين الأول

خلصت هذه اللجان الفرعية الى النتائج التالية.

خلاصات عمل اللجنة الفرعية في مجال الاسعار

اطلعت اللجنة على المؤشر الرسمي للأسعار الذي تضعه إدارة الإحصاء المركزي واستفادت أيضا من مؤشّر الأسعار الذي تصدره مؤسسة البحوث والاستشارات ومن مؤشرات الأسعار والتضخم المضمنة في نشرات الحسابات القومية.

تبين من معاينة المؤشرات المتوافرة أن الاسعار زادت بنسب كبيرة منذ بداية التسعينيات، سواء بالمطلق أو بالقياس على الأسعار العالمية.

يبين الرسم رقم 1 التالي تطور أسعار كل من المكونات الرئيسية لسلة الاستهلاك منذ مطلع التسعينيات. واستنادا الى القراءة التحليلية لهذه المؤشرات يظهر ان العامل الاهم في ارتفاع الاسعار على المدى الطويل تمثّل بارتفاع اسعار السلع غير القابلة للتبادل (كالتنقل والاتصالات والتعليم والترفيه وغيرها)، في حين ان اسعار المواد الغذائية (والسلع

” تبين من معاينة المؤشرات المتوافرة أن الاسعار

زادت بنسب كبيرة منذ بداية التسعينيات، سواء

بالمطلق أو بالقياس على الأسعار العالمية.

يبين الرسم رقم 1 التالي تطور أسعار كل من

المكونات الرئيسية لسلة الاستهلاك منذ مطلع

التسعينيات. واستنادا الى القراءة التحليلية لهذه

المؤشرات يظهر ان العامل الاهم في ارتفاع الاسعار

على المدى الطويل تمثّل بارتفاع اسعار السلع غير

القابلة للتبادل (كالتنقل والاتصالات والتعليم

والترفيه وغيرها)، في حين ان اسعار المواد الغذائية

(والسلع المنزلية) بقي ارتفاع محدودا ودون المستوى

العام بكثير، بينما ارتفعت في السنوات الاخيرة

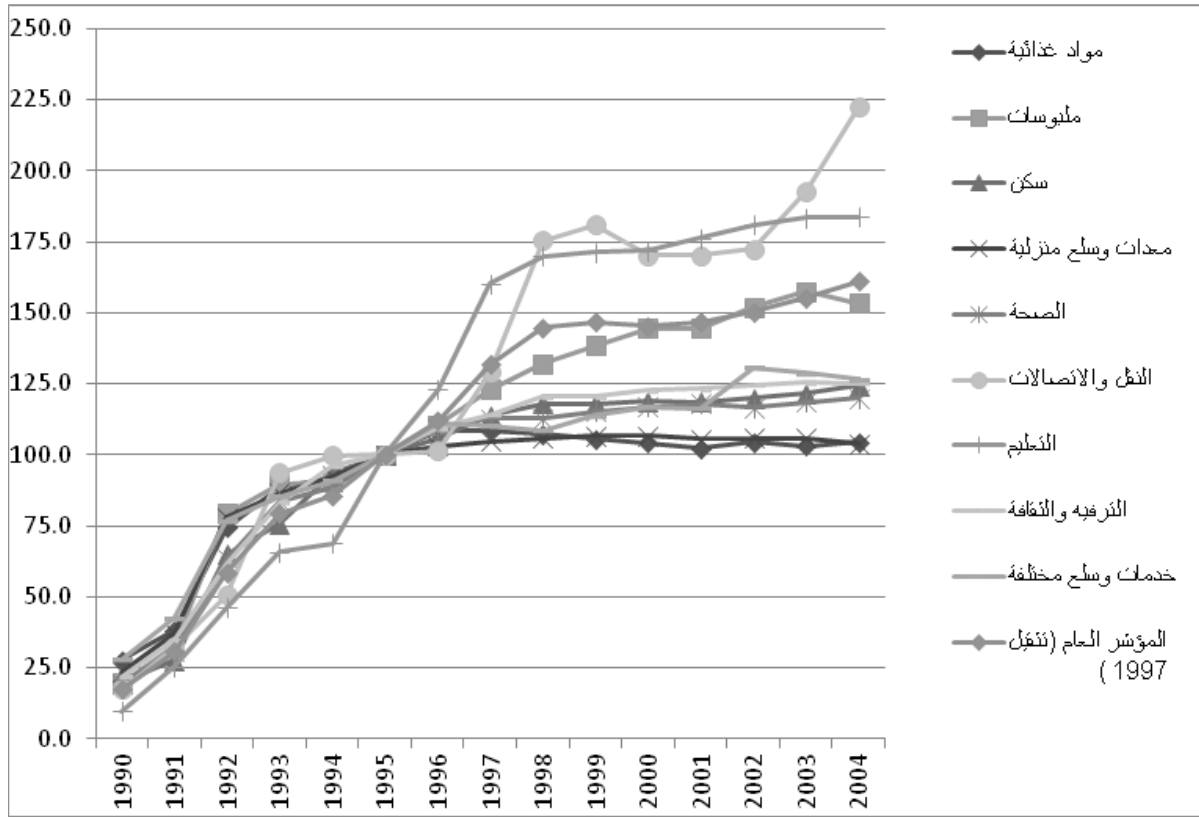
بمستويات عالية نتيجة الأزمة الغذائية العالمية

وإنما بمعدلات تجاوزت بثلاثة اضعاف المعدلات

الوسطية المسجلة عالميا. وهذا يؤكد أن التضخم

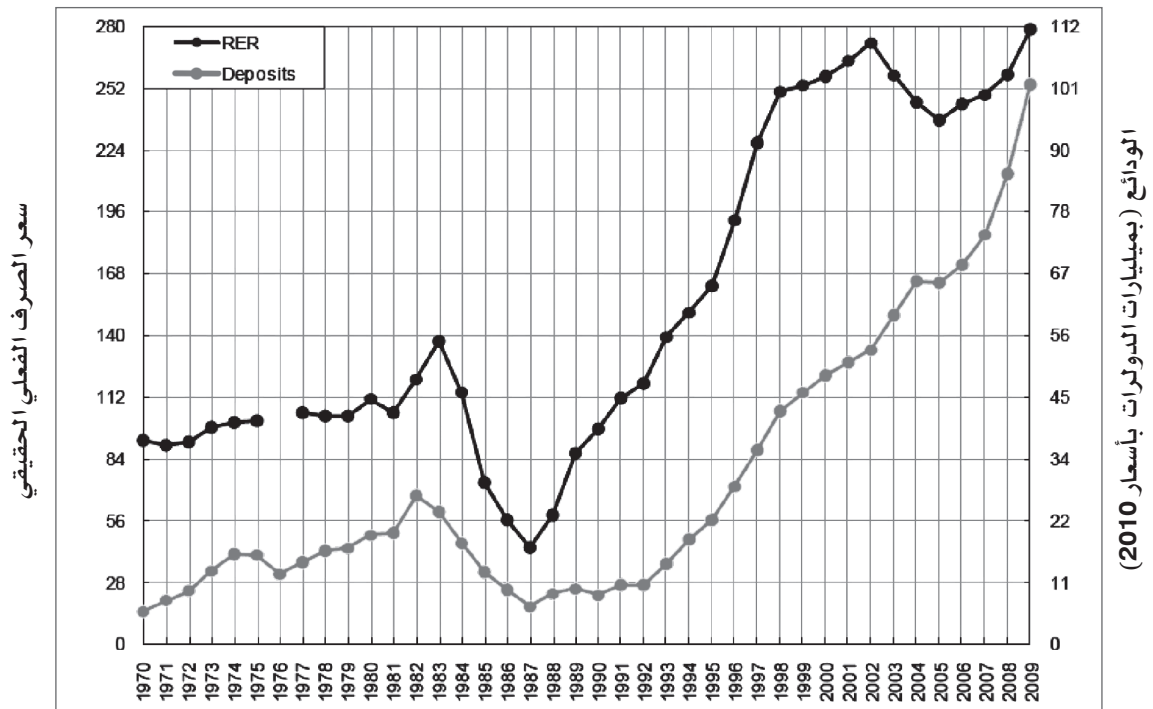
يعود لأسباب داخلية

7 | تقرير عن نتائج أعمال لجنة المؤشر وتوصياتها



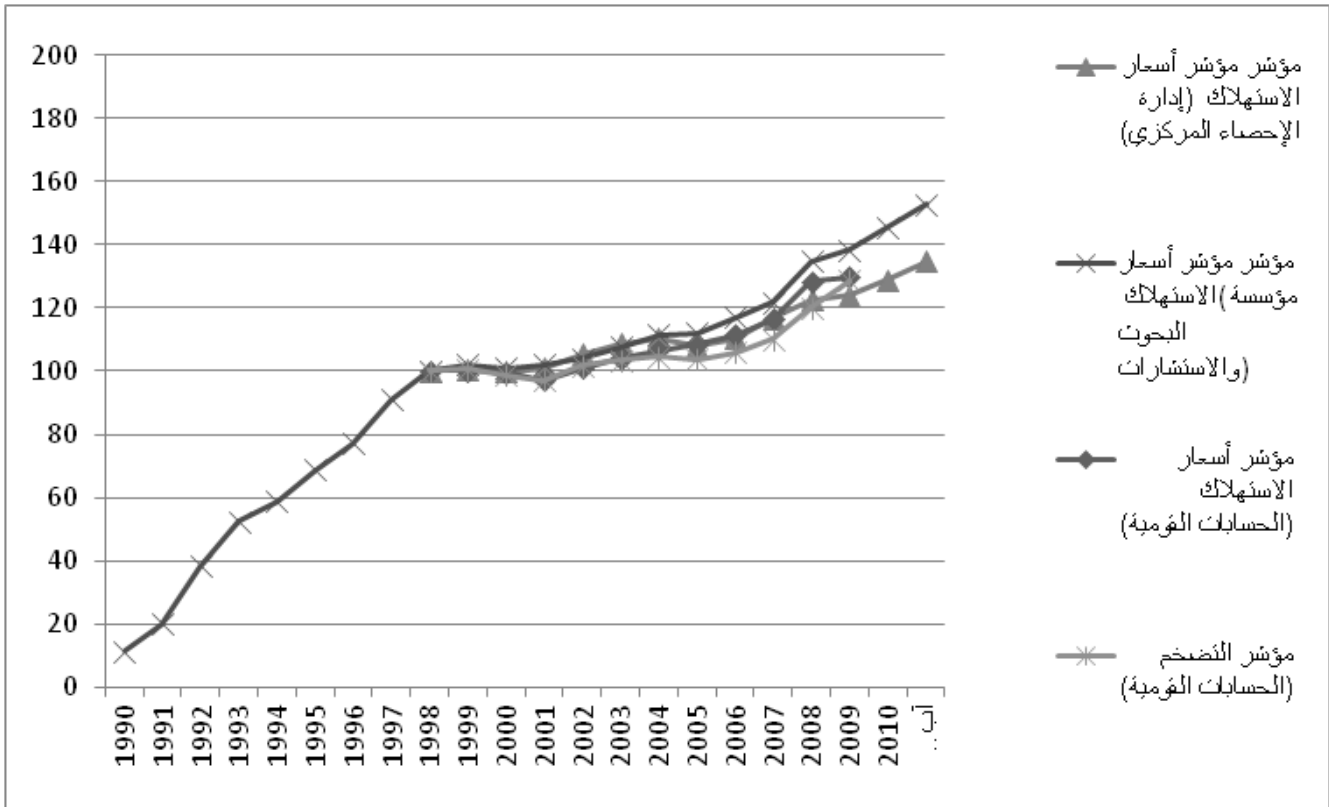
الرسم رقم 1: تطور أسعار كل من المكونات الرئيسية لسلة الاستهلاك 1990-2004

يظهر الرسم البياني رقم 2 التالي ارتفاعاً في مؤشر "سعر الصرف الفعلي الحقيقي"، أي مؤشر الأسعار الداخلية قياساً على الأسعار في السوق العالمية، بلغ ثلاثة أضعاف بين 1991 و2009، بالتزامن مع ارتفاع حجم الودائع المصرفية. وهذا المؤشر هو الذي يقيس تراجع تنافسية الإنتاج المحلي بشكل مباشر.



الرسم رقم 2: سعر الصرف الفعلي الحقيقي 1970-2009

يمكن مقارنة مقارنة مؤشرات الأسعار المتوافرة عبر الرسم رقم 3 التالي:



الرسم رقم 3: مقارنة مؤشرات الأسعار المتوافرة 2010-1990

استهلاكها. وأدى ارتفاع أسعار الاصول المحلية والسلع غير القابلة للتبادل الى رفع كلفة المعيشة والى رفع مواز في كلف الانتاج المحلي. فتراجعت القدرة التنافسية للمؤسسات المنتجة للسلع والخدمات القابلة للتبادل (الزراعة والصناعة والخدمات المتطورة) وهي الاكثر توليداً لفرص العمل المجدية للعمالة الماهرة، وازدادت مطالباتها بتوفير الحماية من جمركية وادارية، وتعززت في المقابل الانشطة المنتجة للخدمات غير القابلة للتبادل (البناء، التجارة المحلية والخدمات البسيطة) وهي تعتمد اساسا على عمالة قليلة الكفاءة وتلجأ في الغالب الى تشغيل عمالة وافدة متدنية الاجر. وادى ذلك كله الى اختلال بين موارد الدخل المحلية والخارجية وزيادة هجرة اللبنانيين. والنتيجة الابرز لهذا الاتجاه كانت في تحويل هجرة اللبنانيين الى نسق بديل عن امور كثيرة: "الاموال تدفق لتغذي الاستهلاك الخاص والعام فترتفع الاسعار وتراجع القدرات الشرائية فيضطر الناس الى الهجرة ليستمر تدفق الاموال".

تظهر المقارنة تقريبا بين المؤشرات المتوافرة، ما عدا خلال السنوات الثلاث الأخيرة حيث يعود الفارق بينها أساسا الى اختلاف معدلات التثقيل المعتمدة إذ انخفضت حصة المواد الغذائية في مؤشر الإحصاء المركزي من 32% من سلة الاستهلاك إلى 20%، تبعاً لنتائج دراسة ميزانية الأسرة التي أجريت عام 2004. ولهذا السبب، بلغت نسبة الزيادة في مؤشر ادارة الاحصاء المركزي نحو 35% منذ عام 1998 وحتى شهر اب من عام 2011، في حين بلغت نحو 53% في مؤشر مؤسسة البحوث والاستشارات للفترة نفسها.

يبقى أن الزيادة الكبرى في الأسعار حصلت خلال عامي 1996 و1997 حيث كان مؤشر مؤسسة البحوث والاستشارات المؤشر الوحيد المتاح، لذا بلغت نسبة زيادة الاسعار منذ اخر تصحيح فعلي على الاجر في عام 1996 وحتى 2011 نحو 100%.

يتبين من كل ما سبق ان التدفقات الخارجية التي شهدها لبنان جعلت الطلب المحلي يتخطى ما يسمح به مستوى المداخيل الناجمة عن الانتاج الداخلي. وانعكس هذا الطلب المضاعف على الاصول المحلية (العقارات بشكل خاص والسندات المالية الاخرى) من جهة اولى، وانعكس من جهة ثانية على مختلف السلع والخدمات. وهذه الاخيرة تنقسم الى فئتين: تلك التي يمكن تبادلها مع الخارج واستيرادها وتلك التي لا تخضع للتبادل. وبما أن لبنان بلد صغير في السوق العالمية، لم تتأثر اسعار السلع والخدمات القابلة للتبادل كثيراً، بل ازداد حجم الاستيراد لها، بينما السلع والخدمات غير القابلة للتبادل ارتفعت أسعارها بشكل حاد بالتوازي مع ازدياد حجم

”يتبين من كل ما سبق ان التدفقات الخارجية التي شهدها لبنان جعلت الطلب المحلي يتخطى ما يسمح به مستوى المداخيل الناجمة عن الانتاج الداخلي. وانعكس هذا الطلب المضاعف على الاصول المحلية (العقارات بشكل خاص والسندات المالية الاخرى) من جهة اولى، وانعكس من جهة ثانية على مختلف السلع والخدمات“

● يبلغ رصيد هجرة اللبنانيين سنويا حوالي 40 الف مهاجر، اي ما يوازي التزايد السكاني الطبيعي تقريبا.

- إذا نظر إلى تطور حصة الأجور من الناتج يتبين الآتي:
- ارتفع الناتج الاسمي بين 2006 و2010 بنسبة استثنائية قاربت 75% نتيجة لتدفق غير مسبوق للأموال إلى لبنان
- دخل الفرد بالأسعار الثابتة ما زال اليوم أدنى بحوالي 60% من مستواه سنة 1973
- كان الحد الأدنى أعلى نسبيا من الدخل الفردي قبل الحرب فأنحدر دونه وعاد، متى أضيفت عليه اللواحق المختلفة (بدلات النقل والتعليم)، ليقترب منه خلال السنوات الأخيرة
- يتبين أن مؤشري الأجر الواسطي للمضمونين (وهو يشكو من التصريجات المنخفضة) والأجر الواسطي في القطاع المصرفي (غير المشكوك بصحته) متقاربان لجهة تطورهما
- تراجعت نسبة الأجور الواسطية إلى الناتج للفرد خلال العقد المنصرم بما يقارب 30%.

” يدخل حوالي عشرين ألف طالب عمل جديد الى سوق العمل سنويا فلا يجدون في أحسن الأحوال أكثر من ثلاثة آلاف فرصة عمل.

تراجعت نسب العمالة في قطاع الزراعة من 9% الى 6.3% وفي قطاع الصناعة من 14.7% الى 12.1%.

ارتفعت هذه النسب في قطاع التجارة من 25.2% الى 27% وفي قطاع الخدمات من 34.4% الى 38.9%.

لا تزيد نسبة الاجراء النظاميين في القطاعين العام والخاص معا عن 29%، بالتساوي تقريبا.

ارتفع الناتج الاسمي بين 2006 و2010 بنسبة استثنائية قاربت 75% نتيجة لتدفق غير مسبوق للأموال إلى لبنان.

دخل الفرد بالأسعار الثابتة ما زال اليوم أدنى بحوالي 60% من مستواه سنة 1973.

تراجعت نسبة الأجور الواسطية إلى الناتج للفرد خلال العقد المنصرم بما يقارب 30%.

خلاصات عمل اللجنة الفرعية في مجالات الأجور وسوق العمل

تبين المعطيات المتوافرة حول أوضاع العمل حقائق بارزة تخالف العديد من الأفكار المسبقة:

اتجاهات سوق العمل

● يدخل حوالي عشرين ألف طالب عمل جديد الى سوق العمل سنويا فلا يجدون في أحسن الأحوال أكثر من ثلاثة آلاف فرصة عمل.

● بين عامي 1997 و2009:

- تراجعت نسب العمالة في قطاع الزراعة من 9% الى 6.3% وفي قطاع الصناعة من 14.7% الى 12.1%
- ارتفعت هذه النسب في قطاع التجارة من 25.2% الى 27% وفي قطاع الخدمات من 34.4% الى 38.9%

● تتوزع القوة العاملة في عام 2009 كالتالي:

- لا تزيد نسبة الاجراء النظاميين في القطاعين العام والخاص معا عن 29%، بالتساوي تقريبا.
- يشكل العاملون لحسابهم الخاص في القطاع المنظم 36% (موزعة كالتالي: 20% في مهن ذات مهارة عالية، و16% في مهن ذات مهارة منخفضة)
- نسبة أرباب عمل 5%، ما يعني أن الحجم الواسطي للمؤسسة لا يزيد على ثلاثة عاملين.

● تبلغ نسبة البطالة 11% (10% للذكور، و18% للإناث)

- نصفهم يبحثون عن اول عمل
- على عكس ما يشاع وما يأمل الكثيرون، ترتفع نسب البطالة كلما ارتفع مستوى التعليم
- تستغرق عملية البحث عن اول عمل أكثر من سنتين وسطيا
- وتطول فترة البطالة بعد فقدان العمل لمن تخطوا سن ال 35 سنتين أيضا

● حوالي 47% من العاملين هم دون مستوى التعليم الثانوي

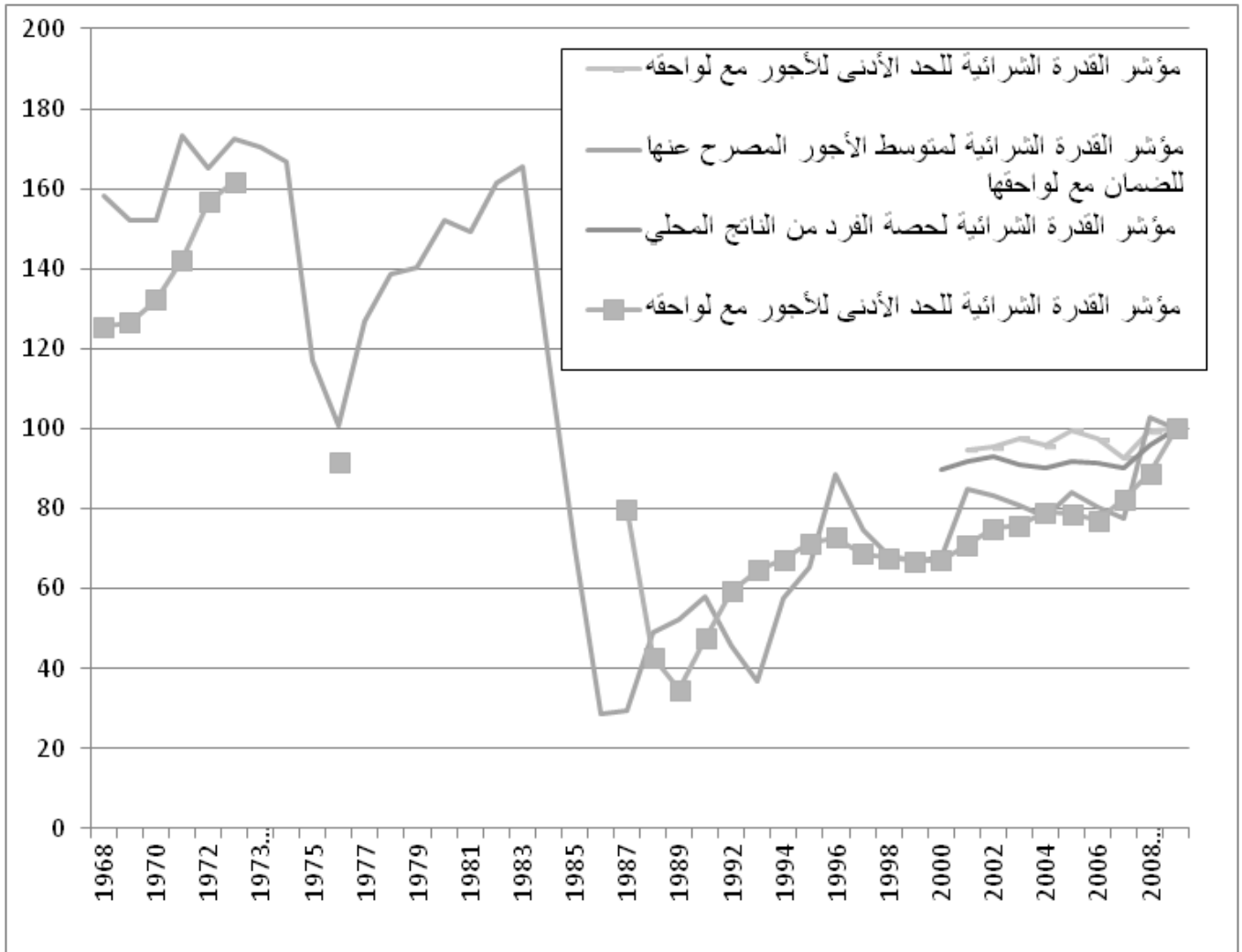
● حوالي 48% من مجمل العاملين ينشطون في قطاعات الخدمات المتدنية الكفاءة (تجارة المفرق، تصحيح سيارات، نقل وتخزين، مطاعم...)

● إذا نظرنا الى الاجراء، يتبين ان

- 34% منهم يعملون في الخدمات المتدنية الانتاجية
- 28% منهم يعملون في الادارة والتعليم والصحة
- اما كل القطاعات الاخرى، فلا تضم سوى 37% من العمالة بأجر
- علما بأن 70% من الاجراء أكملوا الدراسة الثانوية أو حازوا على شهادات جامعية

● إذا نظرنا الى العاملين لحسابهم، يتبين ان

- 63% منهم لم يصلوا الى التعليم الثانوي
- 70% منهم يعملون في الخدمات ذات الانتاجية المنخفضة والبناء



الرسم رقم 4: مؤشر القدرة الشرائية 2008-1968

لم تقم السياسات المالية (الضريبية والانفاقية) بدورها في تصحيح هذا الاتجاه الخطير طيلة السنوات الماضية، بل بالعكس، ساهمت بتعميق المشكلة من خلال تركيز العبء الضريبي على الأجور وترك العمل التوزيعي (أي استعمال الإدارة لتوزيع المنافع والوظائف) يتوسع على حساب نوعية الخدمات والاستثمارات العامة.

تكمن المشكلة الأساسية في النظام الضريبي القائم بتركيزه على الضرائب والرسوم غير المباشرة التي تصيب الاستهلاك تحديداً وبالتالي الفئات الاجتماعية المتدنية والمتوسطة الدخل (أكثر من 80% من الإيرادات الضريبية)، وتركيز الضرائب المباشرة على عوامل الإنتاج، فيما تتمتع دخول الربوع (فوائد، ارباح عقارية...) بمعدلات ضريبية منخفضة جداً أو باعفاءات كلية، وهذا ما حوّل النظام الضريبي برمته إلى عبء على الاقتصاد المنتج، وجعله أداة حاسمة في تخصيص الموارد وتوجيهها نحو القطاعات غير المنتجة والنشاطات الطفيلية والهامشية.

فالمعروف أن كل ضريبة تقلص القدرة الشرائية الفعلية والدخل المتاح، لكن وقعها يختلف جذرياً بين أن تطاول الاستهلاك أو الدخل. في الحالة

أن عدم ارتفاع متوسط الأجور بالمستويات نفسها لارتفاع الناتج المحلي الاسمي، وعدم نمو حجم القوة العاملة في لبنان على مدى سنوات طويلة، وتوجه المؤسسات نحو احلال العمالة الوافدة، ولا سيما في النشاطات الأكثر ازدهاراً (البناء والمطاعم وشركات الخدمات البسيطة...)، قد ساهمت كلها في تراجع حصة الأجور بوتيرة مستمرة وحادة إلى أقل من 30% من الناتج المحلي، وهو ما يعد تحولاً جارفاً من حيث مضمونه الاجتماعي. وتجدر الإشارة أن حصة الأجور من الناتج في الدول المتقدمة تتخطى الثلاثين!

مستوى الأجور في لبنان متدن نسبياً، بحسب مؤشر الاجر الواسطي في العمالة النظامية، فتراجع نسبة نمو الأجور بالمقارنة مع نسبة نمو الناتج المحلي وتراجع حصتها من الناتج، يشيران بوضوح إلى انخفاض دراماتيكي للقدرة الشرائية للاكثية اللبنانيين المقيمين، وهو ما شكّل عامل طرد للعمالة الماهرة إلى خارج لبنان. ويُعتبر مستوى الأجور المتدني نسبياً من العوامل الأساسية التي تتسبب بتباطؤ نمو العمل المأجور كنسبة من مجمل القوى العاملة، بل تراجعها، بحسب ما تبين المعطيات المتاحة في سجلات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والدراسات الصادرة عن ادارة الاحصاء المركزي.

ان تمويل التعطية الصحية الشاملة من الموازنة العامة وبالتالي الغاء الاشتراكات المترتبة كضريبة على العمّال واصحاب العمل يشكل اداة اساسية للحد من الابعاء الضريبية على عوامل الانتاج ما يزيد من عرض الوظائف في العمل النظامي، كما يشكّل اداة اساسية في تصحيح الخلل في توزيع الابعاء الضريبية على مكونات القيمة المضافة المتمثلة بالاجور والارباح والريوع.

ان الاختلالات الجسيمة في بنية سوق العمل، المفتوحة كلياً على الخارج من خلال الهجرة الخارجية والوافدة، وغير المقتردة على توسعة فرص العمل المأجور المجدية خارج القطاع العام، باتت تضغط جدياً لازاحة الابعاء الملقاة انتقائياً على العمل المأجور إن بحكم النظام الضريبي او بحكم نظام الاشتراكات في فرع المرض والامومة والمؤسسات الموازية له. ولم يعد جائزاً ان تقاس كلفة العامل الاجير اللبناني على كلفة عمل غير اللبنانيين او على اشكال العمل الاكثر بدائية من مؤسسات فردية وعائلية وخلافها. فالمنافسة من العمالة الاجنبية المتدفقة الى لبنان احدثت تشوّهات واضحة على مستوى الاجور وعرض الوظائف وشجعت اكثر على ازدهار النشاطات الهامشية التي تخدم الفورات لا النمو المستدام، لذلك فان سياسة الاجور والتشغيل يجب ان تستعيد اداة اساسية تتمثل باعادة تنظيم العمالة الاجنبية تنظيمًا هادفاً، يواءم بين حاجتين: تحسين الاجور ونوعية العمل وزيادة الانتاجية والقدرة التنافسية، وهذه المواءمة تتطلب استخداماً اكثر كفاءة لنظام الرسوم على اجازات العمل وتحويله من نظام يقوم على معايير عشوائية الى نظام يعتمد على حاجات القطاعات ومدى مساهمتها في خلق الوظائف والقيم المضافة.

خلاصات عمل اللجنة الفرعية في مجالات الانتاجية والسياسات العامة:

ان التدفق المالي نحو لبنان سمح بتحقيق بعض النمو بالتزامن مع الفورات التي شهدتها حجم الرساميل الوافدة، لا سيما في السنوات الأخيرة. لكنه نمو غير متوازن بين القطاعات والفئات الاجتماعية والمناطق، بل نمو طارد لشريحة واسعة من الشباب اللبناني تجد نفسها مقصاة من سوق عمل ويزداد تخصصها في التجارة والخدمات البسيطة والبناء والأنشطة العقارية، ومحرومة من خدمات معينة - أهمها السكن - بسبب الإرتفاع الكبير في الأسعار.

وقد أصبح لبنان في وضع شاذ، اذ يتلقى الثروة النقدية ويصدر ثروته البشرية، مع ما يشكل ذلك من استنزاف للمكون الأساسي للمجتمع اللبناني، أي الانسان.

ويبدو من الطبيعي أن تقوم الحكومة عن طريق الموازنة بتصحيح بعض الخلل المتأتي من تدفق الأموال فترفع العبء الضريبي على الأفراد والقطاعات المستفيدة من هذا التدفق وتخفضه عن القطاعات المتضررة. الا ان الامر ليس بالبساطة التي يظهر فيها، ما يستدعي تدخّلات اوسع عبر زيادة وتفعيل اداة الاستثمارات العامة في هذا المجال.

فقد تراجع الوزن النسبي للصناعة والزراعة في تكوين الناتج المحلي، وتبين ان انتاجية العمالة اللبنانية لا تزال تشكّل نحو 60% فقط مما بلغته في السبعينيات، عشية نشوب الحرب الاهلية، وعلى الرغم من اعادة الاعمار في التسعينيات، بعد الحرب، لم تزد الانتاجية الا بقدر

الاولى تترجم الضريبة ارتفاعاً مباشراً في الاسعار بينما يؤدي فرضها على الدخل الى تقليص الطلب ويدفع الاسعار نحو الهبوط.

في الحالات العادية يفترض ان يصحح تغير سعر صرف العملة الوطنية هذين الاختلالين بين الاسعار الداخلية والاسعار العالمية، لكن دلورة الاقتصاد اللبناني تعطل هذه الآلية وتوجب التركيز على الضرائب على الدخل بدلا من الضرائب على الاستهلاك.

واذا كانت الضرائب على الاستهلاك اسهل للجباية، الا ان الضرائب على الدخل لا تعوق النشاط الاقتصادي والاستثمار وتسمح بالتكيف مع الاختلالات الاجتماعية. فكيف بالاحرى اذا طاوت بالتحديد موارد الدخل غير المتصلة بالانتاج (الاجور والارباح) والمعتمدة على الريع وهي وفيرة. وفي هذا السياق تداولت اللجنة بالمبادئ التي يجب تكريسها في البحث حول سياسة الاجور وسوق العمل، وهي:

- تحفيض العبء الضريبي على الاجور وميزانيات الاسر الفقيرة والمتوسطة الدخل.
- اخضاع الارباح العقارية وارباح الفوائد لمعدلات الاقتطاع الضريبي نفسها المفروضة على ارباح الشركات وتوزيعها كي لا نوفر دعماً للريع على حساب الإنتاج.
- منح الشركات الحوافز الضريبية الكافية لتشجيعها على المزيد من الاستثمار الإنتاجي (وليس الدفترتي) وتشغيل العمالة اللبنانية والتصدير.
- خفض ملحوظ للضرائب وللمكونات شبه الضريبية الملقاة على الاتصالات خصوصاً وعلى الاستهلاك عموماً.

ان اعتماد هذه المبادئ يعطي نتائج اسلم من واكثر عدالة من اللجوء الى برامج للتقديمات الاجتماعية التي تستهدف فئات محددة ومحصورة من اللبنانيين، فضلاً عن ان تحليل المعطيات المتأجرة بين ان التقديمات الاجتماعية القائمة تميل الى التراجع منذ عام 2003 كنسبة من مجمل الانفاق من دون خدمة الدين العام، ما يطرح ضرورة ان تكوّن التقديمات الاجتماعية كمكوّن اساسي من مكونات ما يُعرف بالاجر الاجتماعي الموجه الى اللبنانيين كافة، وجميع المقيمين متى كان ذلك مناسباً وممكناً،

وفي هذا الاطار، يلاقي مشروع تطبيق التغطية الصحية الشاملة لجميع اللبنانيين المقيمين دعماً واسعاً من ممثلي العمّال واصحاب العمل، نظراً لتلاقي المصالح عليه، فهو يساهم برفع عبء كبير ملقى على الاجور والعمل، فضلاً عن ان الفاتورة الصحية تشكّل جزءاً غير يسير من ميزانية الاسر اللبنانية.

”وقد أصبح لبنان في وضع شاذ، اذ يتلقى الثروة النقدية ويصدر ثروته البشرية، مع ما يشكل ذلك من استنزاف للمكون الأساسي للمجتمع اللبناني، أي الانسان“

قليل، بحسب ما تبينته المعطيات المتاحة للفترة من 1997 حتى 2007 التي حلت في وثائق رسمية متعددة.

ان مسألة زيادة الانتاجية في الاقتصاد اللبناني عموماً، وفي القطاعات الانتاجية تحديداً، ترتدي اهمية بالغة في مجال معالجة مسألة الاجور، لما لهذه الزيادة من وقع ايجابي تصحيحي يطال تناقصية السلع والخدمات اللبنانية وقوتها التصديرية وقابليتها لتوليد مداخيل عالية وفرص عمل واعدة على المديين المتوسط والبعيد.

ان الانخفاض المريع للاستثمارات العامة منذ عام 1997، بالقيم المطلقة او كنسبة من مجمل الانفاق، فضلاً عن تخصيص جزء مهم من هذه الاستثمارات لخدمة التوظيفات العقارية والاستملكات والصيانة من دون خلق اصول جديدة، يفسر الى حد كبير الكثير من الاسباب الكامنة وراء تباطؤ نمو الانتاجية وتراجع مستوى التنافسية والمستويات المعيشية عموماً، اذ ليس هناك حاجة لتأكيد مدى الوقع الايجابي الذي تحدته الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي وتخفيض اكاليف الانتاج وتحسين القيم الفعلية للاجور، فخدمة النقل، على سبيل المثال، تتحكم بمختلف قطاعات الانتاج ويتوحد سوق السلع والعمالة وبفاتورة الاستيراد وحجم احتياطي العملات الاجنبية.

وبالتالي فان إطلاق الاستثمارات العامة في الخدمات الأساسية (الطاقة، النقل، الاتصالات) سيكون له تأثير ايجابي على رفع الإنتاجية في الاقتصاد ككل وفي القطاعات الانتاجية بشكل خاص. على سبيل المثال، فان انشاء نظام فعال للنقل العام بين المدن الكبرى يجعل الانتقال بينها سهلاً الى حد يوحد سوق العمل بينها، إلى جانب نظام نقل عام عصري ضمن نطاق طرابلس وبيروت، فكيف برفع مستوى انتاجية الاقتصاد ككل وهو الى جانب ذلك يخفف من وطأة الضغط على أسعار الاراضي ويقلص الاستيراد ويخفف من التلوث ويوفر هدراً هائلاً في الوقت. وهذا المثال ينطبق على خدمات اخرى اساسية تتمثل بالطاقة والنفط والمياه والاتصالات والمناطق الصناعية وتصنيف الاراضي وتحديد استعمالاتها وتنظيم هذه الاستعمالات وغير ذلك من المشاريع الحيوية المعلقة منذ فترة طويلة.

”تبلورت خلال نقاشات اللجان الفرعية

المنبثقة عن لجنة المؤشر عدة أفكار ومبادئ ترسم معالم مقترح ثالث يختلف

عن اقتراحي النقابات وأرباب العمل،

ليس بسبب اختلاف الأرقام والتقديرات

المعتمدة، بل بسبب اختلاف المقاربة. ذلك

أن حصر البحث بين أرباب عمل يرون في

الأجور أعباء تأكل من أرباحهم وعمال

يرون في الأجر مورد دخلهم الوحيد...“

تحديد المبادئ المرجعية لمقترحات لجنة المؤشر

استناداً الى ما سبق، حددت لجنة المؤشر المبادئ التالية لصوغ اقتراحاتها:

- ⊙ ضرورة تصحيح الاجور نتيجة تاكل القدرة الشرائية للاجر منذ بداية التسعينيات وحتى اليوم.
- ⊙ ضرورة اعتماد سياسة دائمة للاجور تقوم على تصحيحات دورية غير متباعدة زمنياً لكي لا تتراكم ضغوط التضخم ويصبح التصحيح في كل مرة بمثابة صدمة على الاقتصاد.
- ⊙ ضرورة تأسيس عمل لجنة المؤشر واعتماد ميكانيزمات لربط تصحيح الاجور بارتفاع الاسعار.
- ⊙ ضرورة زيادة التقديمات الاجتماعية لجميع اللبنانيين، ولا سيما في مجالات الصحة والتعليم.
- ⊙ ضرورة اعادة التوازن الى حصص اطراف الانتاج من الناتج المحلي.
- ⊙ ضرورة زيادة الانتاجية للاقتصاد اللبناني وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية واعطاء الحوافز القيمة لتشجيع الاستثمارات في مجالات الانتاج السلمي والخدمي.
- ⊙ ضرورة تعديل النظام الضريبي بهدف اعادة تخصيص الموارد نحو القطاعات المنتجة وتخفيف كلفة الانتاج واعباء المعيشة.
- ⊙ ضرورة زيادة التشغيل في الاقتصاد ولا سيما في القطاعات التي تتعرض لمنافسة شديدة من العمالة الاجنبية وفي مجال الوظيفة الاولى للوافدين الجدد الى سوق العمل.

اقتراحات لجنة المؤشر

أخذت لجنة المؤشر علماً باقتراحين:

- ⊙ الاقتراح الذي قدمه الاتحاد العمالي العام في مطلع اجتماعات اللجنة:
 - ⊙ رفع الحد الأدنى للاجر الى مليون و250 الف ليرة
 - ⊙ زيادة الاجور وفق شطور متدرجة
 - ⊙ اعتماد عام 1996 كنقطة انطلاق مع الاخذ بالاعتبار الزيادة المقطوعة على الاجر بقيمة 200 الف ليرة المقررة في عام 2008
 - ⊙ إعادة النظر ببدلات النقل والمنح التعليمية
 - ⊙ دعم مشروع نظام التغطية الصحية الشاملة لجميع اللبنانيين الممول من الضرائب باعتباره يشكّل عنصراً مهماً من عناصر تخفيف العبء عن الاجور، ولا سيما اجور غير المضمونين من مكتومين وغير مشمولين وغير نظاميين او عاطلين عن العمل او بلغوا سن التقاعد او العاملين لحسابهم او عائلات المضمونين انفسهم، وباعتباره ينطوي ايضا على الغاء نظام الاشتراكات، ما يتيح امكانية زيادة الاجر بنسبة 9% (حتى سقف مليون و500 الف ليرة)، اي بنسبة الاشتراكات التي يسدها المضمون (2%) وصاحب العمل (7%) لفرع ضمان المرض والامومة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- ⊙ الاقتراح الذي قدمه اصحاب العمل في الجلسة الأخيرة للجنة وأتى مطابقاً لما كان قد أعلن على لسانها في الإعلام قبل بدء عمل اللجنة:
 - ⊙ حصر الزيادة بالحد الأدنى للاجور
 - ⊙ اعتماد عام 2008 كنقطة انطلاق باعتبار ان زيادة للاجور بقيمة 200 الف ليرة حصلت في هذا العام

المعيشة من خلال التأثير المباشر لهذا التصحيح الضريبي على النموذج الاقتصادي لجهة زيادة حصتي الاجور والارباح مجدداً على حساب الربوع، ولجهة زيادة حصص القطاعات المولدة لفرص العمل في تكوين الناتج المحلي وزيادة القدرات التنافسية لصادرات السلع والخدمات. كما ان تطبيق هذا النظام يطال الفئات غير المستفيدة من تصحيح الاجور، والتي تتحمل دائماً نصيبها من الاثر السلبي للنظام الضريبي المتركز على الاستهلاك، فهو يمنحها زيادة غير مباشرة على الدخل من خلال تحريرها من عبء الفاتورة الصحية الذي يستنزف حصة مهمة منه، فضلاً عن ان تطبيق هذا النظام مع عنصر اخرى مقترنه به يؤدي الى زيادة عرض الوظائف النظامية ويحد من تنامي البطالة والهجرة.

”بما أن مهام لجنة المؤشر لا تقتصر على وضع مؤشر للأسعار بل تشمل تحليل اسباب ارتفاع الاسعار ورسم سياسات الاجور، وبما أن الأجور لا تقتصر طبعاً على الحد الأدنى ولا على الاجر النقدي بل تشمل الأجر الاجتماعي، أي مجمل الخدمات التي تقدمها الدولة لتغطية حاجات المواطنين دون تدفيعهم بدلا منها، وحيث أن الدول المتقدمة تؤمن لمواطنيها خدمات واسعة جداً في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وهي خدمات غير مدفوعة من أموال يقطعها الشخص من أجره بل تمول من الضريبة.“

لذا نظرت لجنة المؤشر إلى اللحظة الحاضرة بوصفها فرصة للسير بتصور متكامل يعالج ليس فقط الحد الأدنى، وليس فقط مستويات الاجر النقدي، انما أيضاً أوضاع العمالة والبطالة والهجرة وتدني مستوى الانتاجية العام في الاقتصاد اللبناني.“

توصيات لجنة المؤشر

بما أن مهام لجنة المؤشر لا تقتصر على وضع مؤشر للأسعار بل تشمل تحليل اسباب ارتفاع الاسعار ورسم سياسات الاجور، وبما أن الأجور لا تقتصر طبعاً على الحد الأدنى ولا على الاجر النقدي بل تشمل الأجر الاجتماعي، أي مجمل الخدمات التي تقدمها الدولة لتغطية حاجات المواطنين دون تدفيعهم بدلا منها، وحيث أن الدول المتقدمة تؤمن لمواطنيها خدمات واسعة جداً في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وهي خدمات غير مدفوعة من أموال يقطعها الشخص من أجره بل تمول من الضريبة.

لذا نظرت لجنة المؤشر إلى اللحظة الحاضرة بوصفها فرصة للسير بتصور متكامل يعالج ليس فقط الحد الأدنى، وليس فقط مستويات الاجر النقدي، انما أيضاً أوضاع العمالة والبطالة والهجرة وتدني مستوى الانتاجية العام في الاقتصاد اللبناني.

الارتكاز الى مؤشّر ادارة الاحصاء المركزي واعتماد نسبة 16% كعمدّل للتضخم منذ عام 2008 في اي بحث
دعم نظام التغطية الصحية الشاملة لجميع اللبنانيين كونه يخفف من عبء الضريبة المفروضة على العمل عبر نظام الاشتراكات في فرع ضمان المرض والامومة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ويساهم، الى جانب عناصر اخرى يمكن توفيرها، في زيادة التشغيل وبالتالي زيادة الانتاجية والارباح

تبلورت خلال نقاشات اللجان الفرعية المنبثقة عن لجنة المؤشر عدة أفكار ومبادئ ترسم معالم مقترح ثالث يختلف عن اقتراحي النقابات وأرباب العمل، ليس بسبب اختلاف الأرقام والتقديرات المعتمدة، بل بسبب اختلاف المقاربة. ذلك أن حصر البحث بين أرباب عمل يرون في الأجور أعباء تأكل من أرباحهم وعمال يرون في الأجر مورد دخلهم الوحيد وتعبيراً عن موقفهم من الثروة التي ينتجها الاقتصاد يغفل عدة أمور اساسية:
• أن الأجراء ليسوا سوى جزء ضئيل من المواطنين العاملين وأن الأجر لا يمثل سوى حصة محدودة من الناتج،
• أن أصحاب المؤسسات النظامية لا يستحوزون، من خلال أرباحهم، إلا على حصة ضئيلة أيضاً من الناتج،
• أن ضائقة حصة الأجور والارباح النظامية مجتمعة من الناتج، مع ما ينجم عنها من احتدام في التنازع على تقاسمها، تعبر، من وجهة نظر المصلحة العامة، بالتنازع مع تقاسم الهجرة وتوسع العجز التجاري توسع الاعتماد على العاملة الوافدة، عن خلل جذري في استخدام الموارد، من عمالة ورساميل.
• أن تصحيح اختلال نمط استخدام الموارد لن يأتي نتيجة لآليات السوق التلقائية بل يتطلب قرارا سياسيا صلبا وواضحا.
• أن الالتزام بالتوجه التصحيحي غير ممكن سياسيا ما لم يواكبه، منذ بداياته، تأييد شعبي لا يتحقق دون ترجمة حاسمة للتكافل الاجتماعي ولدور الراعي للدولة.
• أن إقامة التغطية الصحية الشاملة الممولة من الموازنة يسمح، في أن معاً، بترميم مشروعية الدولة ودورها، وترجمة التكافل الاجتماعي عملياً، وتصحيح استخدام الموارد، وتوسيع القدرة الشرائية للأسر والسوق الداخلية للمؤسسات.

يمكن الانتقال الى نظام التغطية الصحية الشاملة الممول من الضرائب بدلا من الاشتراكات، إذ ان المفاعيل الايجابية لهذا النظام تتجاوز كثيرا استعادة الاجر لنسبة 2% منه يسدها الاجير او المستخدم او الموظف كضريبة على ضمانه الصحي الذي يسقط ببلوغه سن التقاعد او وقوعه في برائن البطالة، كما تتجاوز تخلف صاحب العمل من هذه ضريبة العمل التي ترتب عليه تسديد نسبة 7% من الاجر حتى سقف مليون و500 الف ليرة لفرع ضمان المرض والامومة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. فتطبيق هذا النظام، اذا اقترن بفرض ضريبة على التحسين العقاري وبيزياة الضريبة على ربح الفوائد الى معدلات متوازنة مع معدلات الضريبة على الارباح وزيادة الاستثمارات العامة في البنى التحتية والخدمات الاساسية وشبكات الحماية الاجتماعية، يساهم في نقل بعض من العبء الضريبي الملقى على العمل والانتاج الى الربوع المعفية اعفاء تاماً او شبه تام من هذا العبء. وهذا يساهم بدوره في تخفيض التكاليف الملقاة على العمل والانتاج والاجور ومستويات

وعليه توصي لجنة المؤشر مجلس الوزراء باتخاذ القرارات التالية:

أولاً: ضم الملحقات التي أضيفت الى الاجور تحت عناوين مختلفة الى الاجر الاسمي، والمقصود تعويضات النقل والتعليم (بعد تدوير هذه الأخيرة عند خمسين ألف ليرة)، لأن هذه التعويضات هي أجزاء مقنعة من الاجر. على ان يجري ذلك بموازاة وضع آلية علمية دقيقة لتأثير هذا الضم على المترتبات التي تقع على المؤسسات في مؤونات فروقات تعويضات نهاية الخدمة تجاه الضمان الاجتماعي لأنه لا يجوز ان لا يؤخذ بعين الاعتبار المردود المالي على توظيفات الضمان الاجتماعي ويطلب من المؤسسة عندما يجري تصحيح للأجور ان تكون مؤونات عن الفارق مضروب بعدد سنوات الخدمة، وقد أدت محاولات تلافي هذه الحجة الى تشويه مفهوم الاجر بكامله.

ثانياً: رفع الاجور بكاملها، بعد عملية الضم، بنسبة 20%، مع سقف للزيادة يبلغ مليوناً ونصف مليون ليرة لبنانية. ولا يتم تنزيل اي زيادة سابقة على الاجور الا اذا كان صاحب العمل قد اقرها في الاشهر الـ 24 السابقة عن موعد تطبيق الزيادة الحالية ولجميع الاجراء في مؤونته وصرح عنها لدى فروع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

ثالثاً: تأمين التغطية الصحية الشاملة للبنانيين المقيمين ممولة من المال العام، أي من ضرائب جديدة لا تلقى على عاتق الاجراء من أجرهم، ولا على المؤسسات من قدراتها الادخارية وأرباحها، ولا على المستهلكين من خلال رفع كلفة المعيشة عبر الضرائب على الاستهلاك، انما تلقى على المداخل الريعية التي يزرع تحت ثقلها الهائل ليس فقط الاجراء انما أيضاً أصحاب المؤسسات المنتجة وكل الاقتصاد اللبناني. في موازاة وضع التغطية الصحية الشاملة موضع التنفيذ، تلغى اشتراكات الضمان الاجتماعي لصندوق المرض والامومة وتستبدل هذه الاشتراكات بزيادة على الاجور بنسبة 9% حتى سقف يبلغ مليوناً ونصف المليون ليرة لبنانية، فتكون الزيادة الاجمالية قد بلغت واحداً ثلاثين بالمائة على الأجور الدنيا، وهي النسبة التي تجعل الاجر الواسطي يتبع في مسار تطوره تطور الناتج الاجمالي للفرد. ان خطوة كهذه تسمح أيضاً بتصحيح الانحراف في توزيع الناتج المحلي خلال العقدين الماضيين لصالح المداخل الريعية على حساب القطاعات المولدة لفرص العمل والكفيلة برفع الانتاجية العامة للاقتصاد. ان هذه الاجراءات تسمح أيضاً بتأمين وضعية من الاستقرار الاجتماعي والسياسي، لأنه يجب ان لا ننسى ان غالبية اللبنانيين ليسوا اجراء وحتى الاجراء بعد سن الـ 64 يعودون مشمولين بالضمان الصحي، وعندما نتحدث عن تغطية صحية شاملة نقصد كل اللبنانيين المقيمين ونعني الكثير من الفئات الاجتماعية من نضالات مريرة حتى تستطيع، بسبل ملتوية ومختلفة ومربكة، تحصيل التغطية الصحية.

رابعاً: اعادة النظر بانظمة منح اجازات العمل للاجانب، بما يؤدّي الى تخصيص كوتا لكل مؤسسة او صاحب عمل على معايير قطاعية ترمي الى سدّ النقص في العمالة المحلية او معايير نسبية ترمي الى المحافظة على حصة من الوظائف لتشغيل اللبنانيين.

وذلك لأنه لا يجوز، بحجة تدني الانتاجية الاقتصادية، أن تتحول المؤسسات اللبنانية الى تشغيل أعداد متزايدة من العمالة الاجنبية

الوافدة من دول فقيرة، فدخل العمالة الاجنبية الى لبنان هو أحد أهم مؤشرات سوق العمل ولا يجوز ان يعتبر هذا الموضوع وكأنه قدر لا يرد ونرى في مقابل ذلك الشباب اللبناني يهاجر ونعتمد اكثر فأكثر على العمالة الاجنبية بظروف عمل غير لائقة.

خامساً: اعطاء حوافز ضريبية تعاقدية لتشغيل الباحثين عن العمل لأول مرة عبر برامج تتضمن تنزيل جزء من الاجور المدفوعة لهم من الايرادات الخاضعة لضريبة الارباح على مدى سنتين. وذلك لأن أول فرصة عمل هي بالنسبة للشباب والشابات خشبة الخلاص التي تحول دون هجرتهم.

سادساً: اعادة النظر ببرامج دعم القروض وتحفيز الاستثمارات الخاصة باتجاه ربطها بالمردود المباشر على الاقتصاد والمجتمع، وتحديد بعدد الوظائف التي تستحدثها للبنانيين ونوعها والقيم المضافة التي تولدها وحصة الاجور منها وحجم الصادرات.

سابعاً: وضع برنامج للاستثمارات العامة على 5 سنوات لتوفير الخدمات الاساسية التي تساهم في تخفيض كلفة المعيشة واكلاف الانتاج والعمل وتُفسح في المجال امام تحفيز النشاطات ذات القيمة المضافة العالية والقدرة الاستيعابية المرتفعة للعمالة على انواعها الماهرة وغير الماهرة، ولا سيما في مجالات جعل التعليم العام تنافسياً في كل مراحلها من الحضنة الى التعليم العالي وتوفير التيار الكهربائي على مدار ساعات اليوم وتحديث شبكات الاتصالات ومواكبة تطورها التقني وتوزيع المياه الكافية للاغراض الزراعية والصناعية ومياه الشفة المأمونة واقامة نظام نقل مشترك عام وتطوير شبكة المواصلات بما يؤدّي الى ربط اوصال السوق الداخلية. ويتضمن ذلك انشاء خط سكة الحديد من طرابلس الى النبطية مروراً ببيروت وانشاء نظام نقل لبيروت الكبرى وطرابلس ومحيطها وانشاء خطوط للنقل بين التجمعات السكانية الرئيسية.

ثامناً: الانتقال الى نظام معاش التقاعد بدلا من نظام تعويضات نهاية الخدمة في مهلة اقصاها عام 2013.

هذه السلة التي تصيب في الوقت ذاته تقديمات اجتماعية تزيل اعباء على العمل المنتج وعلى الاستثمار المنتج وتصحح مقومات التكافل الاجتماعي، وعلى الرغم من تقبلها خلال المناقشات من قبل النقابات وأصحاب العمل، لم يلتزم كلاهما بها في نهاية هذه الجولة، ونحن نأسف شديد الاسف لتغيب الاتحاد العمالي العام ولترجع ممثلي أصحاب العمل عن الافكار التي تم تداولها خلال جولات النقاش. لكن الدولة، من موقع مسؤوليتها العامة، لا يجوز ان تتصرّف وكأنها مجرد وسيط بين فئات محددة في المجتمع، انما هي راعية المجتمع ككل. وعليه، فإننا نتقدم من مجلس الوزراء بهذه التوصيات آمليين الموافقة عليها واقرارها كسلة واحدة.

وزير العمل
شربل نحاس

بيروت في 8 تشرين أول 2011



